الرّسالة الإخبارية

مجلس نواب الشعب

جوان2017 عدد 9

ضمن مرحلة جديدة من العمل التشريعي:
مقترحا قانونين يحظيان بمصادقة الجلسة العامّة

انتقل مجلس نواب الشعب خلال الدّورة الحاليّة الى مرحلة جديدة في ممارسته لمهامه التّشريعيّة، تتّسم بتحويل مشاغل المواطنين الى نصوص قانونيّة والمصادقة عليها وعدم الاقتصار على المصادقة على مشاريع القوانين المحالة عليه من الحكومة.

اذ في إطار ممارسته لكامل صلاحياته التشريعية، وطبقًا لما يخوّله له الدّستور من تقديم مبادرات تشريعيّة، تمّت خلال الفترة الأخيرة مناقشة سبعة مقترحات قوانين صلب اللّجان صاغها نوّاب الشعب انطلاقًا من ملامستهم للواقع ولمشاغل المواطنين.

وصادق المجلس في الفترة الأخيرة على مقترحين اثنين من جملة سبعة مقترحات محل دراسة من قبل مختلف اللجان التشريعية وهما عدد 2017/45 وعدد 2017/22. ويتعلّق الأول بتعديل أحكام القانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية، و تهدف الى معالجة وضعيّة بعض المتعاضدين وذلك بتمكينهم بصفة استثنائيّة من الأراضي التي يستغلّونها منذ عقود عن طريق البيع بالمراكنة.

ويتّصل الثاني بتعديل القانون عدد 47 لسنة 2013 المتعلّق بسن أحكام استثنائية تتعلّق بإجراءات تغيير صلوحية الأراضي الفلاحية وتغيير وصف الأراضي التابعة لملك الدولة للغابات وتهيئة وتعمير الأراضي الكائنة خارج المناطق المغطاة بأمثلة تهيئة والمخصصة لتنفيذ البرنامج الخصوصي لتهيئة السكن الإجتماعي وإحداث المناطق الصناعية ومواصلة العمل بالإجراءات الاستثنائية الواردة به، وتكمن أهميّة هذا المشروع في ارتباطه بمسائل اقتصادية واجتماعية تتعلّق بتنفيذ برامج السكن الاجتماعي وتهيئة المناطق الصناعية، وهو كفيل بحلّ عديد الاشكالات في مختلف جهات الجمهوريّة.

وتجسد المبادرات التشريعية روح الوظيفة التمثيلية لنواب الشعب من حيث هي معالجة لإشكالات موجودة يعاينها النائب في إطار ممارسته لدوره التمثيلي عن قرب، فترجم بالتّالي مساهمة مجلس نواب الشعب في سدّ الفراغ التشريعيّ وتحسين الواقع في مختلف مستوياته.

وفي نفس السياق، كان رئيس المجلس السيد محمد الناصر قد أعلن على هامش ندوة الرؤساء المنعقدة خلال شهر فيفري الفارط على ضرورة ايلاء المبادرات التشريعية العناية الكافية ، نظراً لأهمية دور النواب في التعبير عن مشاغل المواطنين، كما أكد ضرورة إعطاء المبادرات الصادرة عن النواب نفس الإهتمام الذي تحظى به مشاريع الحكومة.

مجلس نواب الشعب

الأحداث المنتظرة

- جلسة عامّة لتوجيه أسئلة شفاهيّة للحكومة 08 جويلية 2017.
- الاحتفال بالذكرى 60 لاعلان النظام الجمهوري يوم 25 جويلية 2017

مجلس نواب الشعب في أرقام

06 مشاريع قوانين صادق عليها مجلس نواب الشعب خلال شهر جوان.

20 من مكوّنات المجتمع المدني تمّ الاستماع اليهم خلال شهر جوان

07 أعضاء من الحكومة استمعت اليهم اللّجان.

نشاط مكتب المجلس

عقد مكتب مجلس نواب الشعب أربعة اجتماعات خلال شهر جوان وذلك بتاريخ 01 و08 و15 و22.

وتمثلت أهم القرارات في ما يلي:

- دعوة السادة النواب الذين لم يستكملوا اجراءات التصريح بمكاسبهم الى الاسراع بالقيام بذلك.
- المصادقة على مشروع ميزانيّة مجلس نواب الشعب لسنة 2018.
- اقرار مبدأ استعجال النظر في مقترح القانون الأساسي عدد 83/2015 المتعلّق بالشفافيّة ومكافحة الاثراء غير الشرعي وحماية المال وتدعيم الرقابة على القائمين عليه.
- توجيه جملة من الاسئلة الكتابيّة الصادرة عن عدد من النواب إلى أعضاء الحكومة.
- إحالة جملة من مشاريع ومقترحات القوانين على اللجان المعنية.
- احالة جملة من تقارير مشاريع ومقترحات القوانين الجاهزة على الجلسة العامّة.

الجمهوريّة التونسيّة - مجلس نوّاب الشعب, الهاتف: 71157000 / الموقع الرسمي: http://www.arp.tn تويتر: @ArpTn فايسبوك: @Tunisie.arp قناة اليوتوب: http://bit.ly/2cWkN4S

مجلس نواب الشعب

نشاط اللّجان

اللّجان القارّة التشريعيّة

o لجنة التشريع العام توافق على مشروع القانون الأساسي المتعلق بمجلة الهيئات الدستورية المستقلّة

اجتمعت اللجنة أيام **07** و**08** و**13** و**14** و**15** و **20 جوان 2017** للنظر في مشروع القانون عدد 30 لسنة 2016 المتعلّق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة ثم الموافقة عليه وعلى التقرير الخاص به . وناقشت اللجنة في أولى جلساتها ثلاث فرضيات تعلّقت بالإبقاء عليه كقانون أساسي يضم الأحكام مشتركة للهيئة الدستورية أو الإستغناء عنه وإدراج احكامه صلب القوانين الخاصة بكل هيئة، أو تغيير صبغته إلى مشروع قانون أساسي يتعلق بمجلّة الهيئات الدستورية المستقلّة، وقد تبنّى الأعضاء الرأي الأخير. واستمعت اللجنة في شأن مشروع القانون الأساسي إلى كل من الوزير المكلّف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وممثلة عن دائرة المحاسبات وممثلين عن جمعية سوليدار تونس الاجتماعية.

وقد أضاف أعضاء اللجنة بعض الأحكام على عدد من الفصول على غرار التنصيص على منح هذه الهيئات حق التعاقد وحق التملك وحق التقاضي والتنصيص على تفرّغ أعضاء الهيئات الدستورية لمهامهم صلب هذه الهيئات وعدم الجمع بينها وبين وظائف أخرى وإقرار مبدأ التناصف في تركيبة مجالس هذه الهيئات. كما تمّ حذف الهبات والعطايا غير المشروطة من موارد الهيئات الدستورية التي نص عليها الفصل 19 ، إذ اعتبر النواب أن ذلك من شأنه أن يؤثّر على استقلاليتها.

o لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجيّة توافق على مشروع قانون القضاء على العنف ضد المرأة، وتواصل النظر في مشروع قانون تنقيح القانون المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية

وافقت اللجنة يوم **21 جوان 2017** على مشروع القانون الأساسي عدد 2017/60 المتعلّق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وكانت اللجنة قد خصصت جلساتها **أيام 08 و14 و15 جوان** لمواصلة النظر في فصول مشروع القانون خاصة منها المتصلة بتنقيح بعض فصول المجلة الجزائية والباب الخامس المتعلق بالأحكام الختامية. ومن أبرز التعديلات التي أدخلتها اللجنة على هذا الجزء من المشروع نذكر إلغاء الفقرة الرابعة من الفصل 218 المتعلّقة بإيقاف التتبعات أو المحاكمة أو تنفيذ العقاب في حال إسقاط السلف أو الزوج المعتدى عليه حقه، وإلغاء الفقرة الثانية من الفصل 319 المتعلّق بإيقاف التتبعات أو المحاكمة أو تنفيذ العقاب إذا كان المعتدى عليه سلفا للمعتدى أو زوجا. وأكّد أعضاء اللجنة ضرورة تمرير مشروع القانون للجلسة العامة للمصادقة عليه قبل انتهاء الدورة النيابية الحالية.

ونظرت اللجنة خلال اجتماعاتها المنعقدة أيام **01** و**07** و**09 جوان 2017** وفي جزء من إجتماع يوم 21 في مشروع القانون الاساسي المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية. وتداولت حول بعض فصول مشروع القانون وصوّتت على عدد منها إما في صيغته الأصلية أو بعد تعديلها. ومن أبرز التعديلات التي أدخلتها اللجنة على الفصول التي نظرت فيها حتى الآن، نذكر حذف التنصيص على إرجاع البطاقة في حالة الوفاة، وحذف التنصيص على مكان الضياع عند الإعلام وذلك لرفع الصعوبات على المواطنين، إلى جانب حذف إدراج اسم ولقب الزوج بالنسبة إلى المرأة المتزوجة أو المترملة في إطار تفادي التنصيص على المعطيات المتغيّرة. هذا وقد استمعت اللجنة في شأن مشروع القانون إلى كل من ممثلين عن المركز الوطني للإعلامية والمركز الوطني للسلامة المعلوماتية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الذين أفادوا بأن التكلفة الجملية للمشروع ستكون في حدود ال 34 مليون دينار. كما استمعت الى وزير الداخلية الذي أكّد بدوره الأهمية البالغة التي يكتسيها المشروع على المستوى الأمني والتشريعي وما يتيحه من إمكانيات كبرى لتطوير الخدمات الإدارية وتحسينها ومكافحة الجريمة.

مجلس نواب الشعب

o لجنة الماليّة والتخطيط والتنمية تنظر في مشروع القانون الأساسي للميزانيّة، وتوافق على مشروعي قانونين

خصّصت اللّجنة جلساتها أيام **02 و14 و15 و21 جوان 2017** للنظر في مشروع القانون الاساسي عدد 71 لسنة 2015 المتعلّق بالقانون الاساسي للميزانية. وقد استمعت في هذا الصدد الى وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والى وزير المالية بالنيابة الذي أفاد بأنّ مشروع القانون يندرج في اطار تكريس منظومة التصرّف في الميزانية حسب الأهداف التي ترمي الى حسن توظيف واستغلال الاعتمادات المالية. كما استمعت اللّجنة الى كلّ من ممثلين عن دائرة المحاسبات ووفد عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يتقدّمه رئيس الهيئة، وجمعية بوصلة. وقد ثمّنت مختلف الاطراف مشروع القانون، وتطرّقوا الى مختلف جوانبه مشيرين الى ما اعتبروه نقائص.

وافقت اللّجنة يوم **07 جوان 2017** على مشروع القانون عدد 51 لسنة 2017 المتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 18 أفريل 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع بناء الجسور على الطرقات المصنفة، وعلى مشروع القانون الأساسي عدد 49/ 2017 المتعلّق بالموافقة على تبادل مذكّرات بين الجمهورية التونسية وحكومة ألمانيا الاتحادية المتعلق بالتعاون المالي والفني وعلى اتفاق الضمان المبرم بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة الالمانية للقروض من أجل إعادة الاعمار للمساهمة في تمويل مشروع انجاز محطة شمسية فولطاضوئية بتوزر، وأتمّت **يوم 08 جوان** الموافقة على التقريرين الخاصين بهما ثمّ انطلقت في النظر في مشروع القانون عدد 53 لسنة 2017 المتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 22 افريل 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع التصرّف المندمج في المناطق الاقل نموا.

o لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة تنظر في عدد من مشاريع القوانين وتعقد عدّة جلسات استماع

اجتمعت اللّجنة أيام **07 و14 و20 جوان 2017**، ووافقت على تقريرها حول مقترح القانون عدد 45/ 2017 المتعلّق بتعديل أحكام القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرّخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقّارات الدوليّة الفلاحيّة، كما نظرت في مشروع القانون عدد 78/ 2016 المتعلق بالسلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات، وفي مقترح القانون عدد 21/ 2016 المتعلّق بحماية الفلاحين من السرقات، واستمعت بخصوصها الى ممثلين عن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

كما استمعت اللّجنة الى ممثّلين عن كلّ من الاتّحاد التّونسي للتّاكسي الفردي وعن الغرفة النقابية الوطنية لأصحاب سيارات الأجرة و عن الغرفة الوطنية لوكلاء السيارات، وذلك للاطّلاع عن مشاكل هذين القطاعين والمقترحات المقدّمة في الصدد. وأكّد النواب تضامنهم مع بعض القضايا التي تمّ طرحها، كما تعهّدوا برفع الإشكالات المعروضة إلى الهياكل المعنيّة.

o لجنة الصّناعة والطّاقة والثّروات الطّبيعيّة والبنية الأساسيّة والبيئة توافق على مشروعي قانونين

اجتمعت اللّجنة أيّام **08 و14 و16 و21 جوان 2017** ونظرت في ثلاثة مشاريع قوانين: مشروع القانون عدد 55/ 2017 المتعلّق بالموافقة على الملحق عدد 33 المنقّح للاتّفاقية وملحقاتها الخاصّة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "برج الخضراء"، ومشروع القانون عدد 56/ 2017 المتعلّق بالموافقة على الاتّفاقية وملحقاتها الخاصّة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرّف برخصة "نفزاوة" ، ومشروع القانون عدد 57/ 2017 المتعلّق بالموافقة على الاتّفاقيّة وملحقاتها الخاصّة برخصة استكشاف المحروقات التي تعرف برخصة "دويرات" . وقد وافقت اللّجنة على مشروعي القانونين عدد 56/ 2017 و57/ 2017 بعد أن استمعت في شأنهما الى إلى وزيرة الطّاقة والمناجم والطّاقات المتجدّدة ثمّ الى وفد ممثل عن الوزارة حيث تمّ التداول في مختلف جوانب الاتفاقيات وتوضيحها. كما طرح النواب تساؤلات مختلفة مشدّدين على أهميّة المراقبة لاسيما الفنيّة ومبدين تمسّكهم بدورهم الرّقابي.

مجلس نواب الشعب

o لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية توافق على مشروع قانون وتواصل النظر في آخر

اجتمعت اللّجنة أيّام **01 و07 و14 و21 جوان 2017**. وتمّ تخصيص جلسة 01 جوان لمواصلة النظر في مشروع القانون عدد 78/ 2016 المتعلّق بالسّلامة الصحيّة وجودة الموادّ الغذائيّة وأغذية الحيوانات لإبداء رأيها حوله. حيث تمّ الاستماع الى وزيرة الصحّة في جلسة مشتركة مع لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتّجارة والخدمات ذات الصّلة. وأكّدت الوزيرة أنّ مشروع القانون سيدخل حيّز التّنفيذ فور المصادقة عليه وسيطوّر الجانب الرّقابي ويحمي المستهلك. وأكّد النواب ضرورة العمل بالتّوازي مع الجانب التشريعي على الجانب التّوعوي والتّحسيسي للمستهلك والمنتج على حدّ السّواء وتشجيع الفلاحة البيولوجيّة.

وخصّصت اللّجنة جلسات أيّام **07 و14 و21 جوان 2017** لمواصلة النظر في مشروع القانون عدد 43/ 2015 المتعلّق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وضبط مشمولاته وكيفية تسييره، ثمّ الموافقة عليه. ويهدف مشروع هذا القانون الى تعزيز العلاقات الاجتماعية وتطويرها، والى المساهمة في إنجاح الانتقال الديمقراطي على أساس الحوار والتوافق ولاسيما إرساء حوار ديمقراطي وطني مستدام. وقد تمّ الاستماع في هذا الصدد الى كلّ من وزير الشؤون الاجتماعية والأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، وشدّد النواب بالمناسبة على ضرورة وجود تمثيلية نقابية جدّية وفاعليين اجتماعيين حقيقين ولاسيما ضرورة الإسراع في وضع هذا المجلس.

o لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي تنظم جلسة استماع

استمعت اللّجنة يوم **14 جوان 2017** الى ممثلين عن مجموعة من الجمعيات العلمية الناشطة صلب شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية حول واقع وآفاق شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وسلك المدرسين التكنولوجيين. وقد أبدى ممثلو هذه الجمعيات رغبتهم في المشاركة في اصلاح المنظومة التربويّة، مشيرين الى ما تعرّضوا له من إقصاء في هذا الصدد.

o لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية تنهي النظر في مقترحات تنقيح النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتمّت اللّجنة خلال جلساتها المنعقدة أيّام **07 و14 و15 جوان 2017** النظر في مقترحات تعديل أحكام النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، وصادقت على جميع الفصول التي وقع تنقيحها وعددها 18 فصلا، وعلى التقرير النهائي في انتظار عرضه على الجلسة العامة، ومن المقرّر أن تدخل هذه التعديلات حيز النفاذ في مفتتح الدورة البرلمانية العادية 2017-2018.

وقد تمحورت أشغال اللجنة خلال هذه الجلسات أساسا حول النظر في الفصول المتعلّقة بتنظيم الية التوافقات وتكوين اللجان القارة والخاصة وإعادة النظر في اختصاصاتها والمهام الموكولة لها، إضافة الى نتائج عملها. الى جانب إضافة باب جديد تحت عنوان "الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية".

مجلس نواب الشعب

o لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح تشرع في النظر في مشروع قانون إصدار مجلة الجماعات المحلية

خصّصت اللّجنة اجتماعاتها أيّام **13 و14 و 15 و21 جوان 2017** للنظر في مشروع القانون الأساسي عدد 48/ 2017 المتعلّق بإصدار مجلة الجماعات المحلية، عقدت خلالها سلسلة من الاستماعات. اذ استمعت اللّجنة الى وزير الشّؤون المحليّة والبيئة والوفد المرافق له، حيث تمّ تقديم محتوى مشروع القانون، كما تمّ التأكيد أنّ إدارة الجماعة المحليّة ستكون وفق مبدأ التّدبير الحرّ على أن يتولّى القضاء المالي والإداري مهمّة الرّقابة اللاّحقة لتعويض الرّقابة المسبّقة التي كانت تمارسها سلطة الإشراف. كما استمعت اللّجنة الى مجموعة من منظمات المجتمع المدني التي قدّمت ملاحظاتها بخصوص مشروع القانون، وهي: جمعيّة بوصلة وجمعيّة عتيد والمنظّمة الدّوليّة للتّقرير عن الدّيمقراطيّة وجمعيّة كلّنا تونس والجمعيّة التّونسيّة للحوكمة المحليّة والجمعية التونسية لمخططي المدن ومنظمة سوليدار والجامعة الوطنية للمدن التونسية. وأكّد النواب أنّهم سيؤخذون الملاحظات المقدّمة حول مشروع المجلّة بعين الاعتبار، مشيرين الى حرص اللّجنة على انتهاج المقاربة التشاركيّة لإصدار مجلّة تلبّي تطلّعات الشّعب وتخدم أهداف الثّورة.

من جهة أخرى، وافقت اللّجنة على مشروع القانون 46/ 2017 المتعلّق بضبط أحكام استثنائية للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية في قطاع الوظيفة العمومية، وذلك بعد أن تداولت في شأنه وعدّلت بعض فصوله على غرار تمديد اجال تقديم المطالب الكتابية للتقاعد الواردة بالفصل الثاني لتصبح شهرين عوضا عن شهر واحد ، وإضافة شرط تعليل رفض المطالب صلب الفصل الرابع.

ويندرج مشروع هذا القانون في إطار تنفيذ استراتيجية تحديث الإدارة وإصلاح قطاع الوظيفة العمومية من خلال التصرّف الانجع في الموارد البشرية للإدارة وترشيدها.

اللّجان الخاصّة

o لجنة الأمن والدفاع

عقدت اللّجنة اجتماعين يومي **12 و19 جوان 2017** خصّصتهما لتقييم الزيارة الميدانيّة التي أدّتها الى ولاية تطاوين يوم **05 جوان** والتي شهدت عديد اللّقاءات والاجتماعات، وتندرج هذه الزيارة في اطار ممارسة المجلس لدوره الرّقابي. كما ناقشت اللّجنة تقريرها المتعلّق بأحداث الكامور وتضمّن ملخصا لجلسات الاستماع إلى وزيري الدفاع والداخلية والى القيادات الأمنية والعسكرية والى الوفد الممثل لمعتصمي "الكامور".

o لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام

استمعت اللّجنة يوم **05 جوان 2017** الى وزير النقل حول ملف الشركة الوطنية للسكك الحديدية، وقدّم الوزير عرضا عن الوضعية الحالية لشركة النقل الحديدي متطرّقًا الى الاشكاليّات والصعوبات التي تمرّ بها . واشار النواب من جهتهم الى مختلف الإخلالات المتعلّقة بالحوكمة، كما عبّروا عن رفضهم الترفيع في سعر التعريفة وتكبيد المواطن أعباء ثقيلة لسد عجز الشركة.

o لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية

انظرت اللّجنة يوم **12 جوان 2017** في جدول أعمالها بخصوص ملفات جرحى وشهداء الثورة، حيث أشار الاعضاء الى عدم تلقّيهم ردًّا من رئاسة الحكومة بشأن القائمة النهائية لشهداء الثورة التي أرسلتها، مشدّدين على ضرورة حث الحكومة على تسريع البت في هذا الموضوع.

مجلس نواب الشعب

o لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشّة

نظرت اللّجنة **يوم 12 جوان 2017** في تقريرها التأليفي حول الزّيارات الميدانيّة التي أدّتها اللّجنة إلى مراكز التّربية المختصّة بولايات القيروان ونابل والكاف وجندوبة. واتّفق الأعضاء على استدعاء وزير الشّؤون الاجتماعيّة للتّباحث حول ما تمّ تسجيله من إشكالات ولاقتراح الحلول الممكنة.

o لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

نظرت اللّجنة يوم **12 جوان 2017** في تقريرها المتعلّق بمشروع القانون عدد 60 / 2016 المتعلّق بالقضاء على العنف ضد المرأة في اطار ابداء رايها بخصوصه بطلب من لجنة الحقوق والحريّات والعلاقات الخارجيّة المتعهّدة به اصالة، وقد ضمّنته مختلف ملاحظاتها وتوصياتها، على غرار التنصيص على العنف السياسي صلب المشروع.

o لجنة شؤون التّونسيّين بالخارج

نظرت اللّجنة يوم **19 جوان 2017** في أجوبة وزارة الشّؤون الخارجيّة حول السّؤال الكتابي للّجنة المتعلّق بطلب إحصائيّات ومعطيات عن السّجناء التونسيّين في السّجون الأجنبية. وشدّد النوّاب على أهميّة انجاز وزارة الشّؤون الخارجيّة لدراسة معمّقة حول عدد السّجناء وتصنيفهم حسب الجنس والعمر والحالة الاجتماعيّة وسبب الدّخول إلى السّجن لتكوين قاعدة بيانات واضحة ودقيقة لضمان أكثر نجاعة لعمل اللّجنة البرلمانيّة والسّلط الرّسميّة. كما اتفق الأعضاء على توجيه مراسلة ثانية للوزارة لطلب المزيد من المعطيات حول دور القنصليّات في ملفّ السّجناء، بالإضافة إلى دور مرصد الهجرة وديوان التّونسيّين بالخارج.

o اللّجنة الانتخابية

خصّصت اللّجنة جلستها ليومي **06 و20 جوان 2017** للتصويت على ترشحات عضوية هيئة النفاذ الى المعلومة والمتعلّقة بتسعة أصناف، وللنظر في شروط ترشحات الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية. واتفق النواب على الشروط الأساسية والوثائق الواجب توفّرها لتقبل الترشحات، مبيّنين أن تقديم الترشحات يجب أن يتمّ قبل يوم الخميس 6 جويلية 2017 كأجل نهائي.

اللجان الخاصة غير القارة

o لجنة فرز ملفات الترشح لعضوية مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

اجتمعت اللّجنة يوم 21 جوان 2017 تحت اشراف السيد رئيس المجلس، وانتهت الى رفض خمسة ملفات في الاصناف التالية: ثلاثة قضاة عدليين، وأستاذ جامعي وقاض إداري.كما صادقت على قبول 14 مترشحا على مستوى الفرز الاداري الاوّلي.

وأقرّت مراسلة رئاسة الحكومة والهيئات المهنية المستقلة للتثبت من توفّر الشروط وخلوّ المترشحين المقبولين من الموانع المنصوص عليها في الفصل 7 من القانون الأساسي المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

oلجنة فرز ملفات الترشح لسد الشغور في عضوية مجلس هيئة الحقيقة والكرامة

اجتمعت اللّجنة يوم **06 جوان 2017**تحت اشراف السيّد رئيس المجلس، واستمعت الى المترشح "رامي بن شكري الطرابلسي" حول الاعتراضين المقدّمين ضد ترشحه لعضوية مجلس الهيئة حسب ما تقتضيه احكام الفصل 25 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 المتعلّق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.

وقد قرّرت اللجنة بعد التداول رفض الاعتراضين والابقاء على القائمة النهائية للمترشحين المتفق حولها بتاريخ 25 ماي 2017 مع احالتها الى مكتب المجلس لتعيين جلسة عامة للتصويت عليها.

الزيارات الميدانيّة

05 جوان 2017: ادّى أعضاء لجنة الأمن والدّفاع زيارة ميدانيّة الى ولاية تطاوين على اثر الأحداث الأخيرة التي شهدتها الجهة حيث التقوا خلالها بأفراد عائلة الشهيد أنور السكرافي، الى جانب معاينة مناطق الشرطة والحرس الوطني التي تمّ الاعتداء عليها خلال احداث العنف والشغب، إضافة الى عقد اجتماع مع القيادات الأمنية والعسكرية ولاسيما لقاء مع تنسيقية المعتصمين وممثلين عن المجتمع المدني بالجهة.

مجلس نواب الشعب

الجلسات العامة

20 جوان 2017 :

- الموافقة على مشروع القانون عدد 53/ 2017 المتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 22 افريل 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع التصرّف المندمج في المناطق الأقل نموّا، برمته بـ123 نعم و 10 احتفاظ ودون رفض.

- الموافقة على مقترح قانون عدد 2017 /45 يتعلق بتعديل أحكام قانون العقارات الدولية الفلاحية برمته بـ 113 نعم، و 21 إحتفاظ و08 رفض

13 جوان 2017:

- الموافقة على مشروع القانون الأساسي عدد 46/ 2017 يتعلق بضبط أحكام استثنائية للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية في قطاع الوظيفة العموميّة برمته بـ 82 نعم و 19 إحتفاظ و 32 رفض.

- الموافقة على مشروع القانون عدد49/ 2017 المتعلّق بالموافقة على تبادل مذكرات بين الجمهورية التونسية وحكومة ألمانيا الاتحادية المتعلق بالتعاون المالي والفني وعلى اتفاق الضمان المبرم بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة الالمانية للقروض من أجل إعادة الاعمار للمساهمة في تمويل مشروع انجاز محطة شمسية فولطا ضوئية بتوزر بـ156 نعم، و 04 احتفاظ ودون رفض.

- الموافقة على مشروع القانون عدد 51/ 2017 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 18 أفريل 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع بناء الجسور على الطرق المصنفة، برمته بـ156 نعم ، و 02 احتفاظ ودون رفض.

06 جوان 2017:

- الموافقة على مشروع القانون الاساسي عدد 44/ 2017 يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الدولية حول تبسيط ومواءمة الأنظمة الديوانية برمته بـ 147 نعم و01 احتفاظ ودون رفض.

- توجيه أسئلة شفاهية لوزير التنمية والاستثمار.

- الموافقة على اللائحة المقدّمة من قبل حركة مشروع تونس معدّلة بـ117 نعم 7 احتفاظ ودون رفض.

الأكاديميّة البرلمانيّة: برنامج الأيام الدراسية والورشات الخاص بشهر جويلية

تواصل الأكاديميّة البرلمانيّة تنظيم التظاهرات الهامّة بما يستجيب لدورها كهيكل مختص في مساندة البرلمانيين في مهامهم المرتبطة بتجسيم الانتقال الديمقراطي ورفع أداء مجلس نواب الشعب. وفي هذا السياق، حدّدت الهيئة العلميّة للأكاديميّة، وعلى رأسها السيّد رئيس المجلس، محاور ومواعيد التظاهرات المزمع تنظيمها خلال شهر جويلية 2017 بما يتماشى ومتطلّبات الفترة والمستجدّات التشريعيّة.

وفيما يلي القائمة:

• **الخميس 13 جويلية 2017:** يوم مفتوح مع المجتمع المدني، ويندرج هذا اليوم في اطار مواصلة تبنّي المجلس لسياسة الانفتاح على المجتمع المدني، ومواصلة تنفيذ برنامجها المتعلق بمأسسة العلاقة مع مكونات المجتمع المدني وتكوين فريق عمل مشترك للنظر في سبل التعاون المشترك.

• **الإثنين 17 جويلية 2017:** يوم دراسي حول محور الديبلوماسية البرلمانية، باعتبار أن الديبلوماسيّة هي احدى الوظائف الاساسيّة لمؤسسة البرلمان.

• **الإثنين 24 جويلية 2017 :** تنظيم تظاهرة بمناسبة الإحتفال بستينية الجمهورية.